حكم العمل بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول

-الحديث الضعيف انموذجا-

Ruling on working with the hadeeth that the nation received with acceptance
Weak hadeeth as a model

م. د. أحمد دلف عبد الفتاح
ديوان الوقف السني، دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية
dlfahmd563@gmail.com

الملخص

إنَّ هذا البحث الموسوم بـ: (حكم العمل بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول -الحديث الضعيف انموذجا-) من البحوث المهمة التي تكلمتْ عن مسألة شائكة لطالما أحدثتْ اختلافاً بين المحدثين، وغيرهم من العلماء؛ لتعلقها بطريقة الأخذ لأحاديث رسول الله ﷺ، واستدلالهم بها من حيث الدرجة، والصحة، فهذا البحث هو بيانٌ لهذه الدرجات، وبيانٌ لأخذ العلماء بالحديث الضعيف خاصةً، وهل أنَّ كل حديث ضعيف مردود لا يأخذ به، أمْ أنَّ هنالك من الأحاديث الضعيفة أخذ بها العلماء، وتلقتها الأمة بالقبول؟ هذا البحث هو بيانٌ لذلك، وتمهيداً لفهم طرق العلماء في الأخذ بالأحاديث النبوية الشريفة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الكلمات مفتاحية:))الحديث.، الضعيف، الأمة.، القبول))

Abstract

This research، which is marked with: (The rule of acting according to the hadith that the nation received with acceptance - the weak hadith as a model -) is one of the important researches that dealt with a thorny issue that has always caused a difference between the hadith scholars and other scholars. Because it relates to the method of taking the hadiths of the Messenger of God، may God's prayers and peace be upon him، and their reasoning with them in terms of degree and validity. And the nation received it with acceptance? This research is a statement of that، and a prelude to understanding the methods of scholars in adopting the noble hadiths of the Prophet، and may God's blessings and peace be upon our Master Muhammad and his family and companions.

Keywords((:Hadith، Weak، Nation، Acceptance))

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على الحبيب الشفيع صاحب المقام الرفيع سيدنا محمد صلى الله عليه صلاة وسلاماً دائمين أبدين إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته الى يوم الدين .

أما بعد ..

فإن أفضل ما يتقرَّب العبدُ به إلى ربِّهِ هو خدمة دينه الحنيف، وتتجلى هذه الخدمة عندما ينشغل الإنسان بخدمة كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وبيان بلاغتهما ومعانيهما، والاعتقاد بما هو موجود فيهما فكان من ذلك أن كتبنا هذا البحث المبارك في بيان الضعيف من الحديث معتمداً في ذلك على السنة النبوية، وكتب الاصطلاح، وأقوال العلماء، فشمرت عن ساعد الجد، وشرعت فيه، وأسميته :

حكم العمل بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول -الحديث الضعيف انموذجا-

فجاء هذا البحث على خطة بحثية موافقة للمنهج العلمي المتبع، حيث شملت هذه الخطة على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، و كما يأتي :

* المبحث الأول: الحديث الصحيح، وفيه مطلبان .
* المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح لغة، واصطلاحاً، مع بيان أقسامه .
* المطلب الثاني: أقسام الحديث الصحيح من حيث القوة .
* المبحث الثاني: الحديث الحسن، وفيه مطلبان .
* المطلب الثاني: أنواع الحديث الحسن، وحكمه .
* المبحث الثالث: الحديث الضعيف، والعمل به عند العلماء، وفيه ثلاثة مطالب :
* المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة، واصطلاحاً، مع بيان أقسامه
* المطلب الثاني: حكم العمل بالحديث الضعيف .
* المطلب الثالث: العمل بالحديث الضعيف اذا تلقته الأمة بالقبول .
* وخاتمة شملت على أهم النتائج التي توصلت إليها .

هذا ونسأل الله الإعانة لتمامه، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المبحث الأول: الحديث الصحيح، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الحديث الصحيح لغة، واصطلاحاً، مع بيان أقسامه :

الصحيح لغةً: صَحَّ الشَّيْءُ يَصِحُّ مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَالْجَمْعُ صِحَاحٌ مِثْلُ كَرِيمٍ وَكِرَامٍ، وَالصَّحَاحُ بِالْفَتْحِ لُغَةٌ فِي الصَّحِيحِ، وَالصَّحِيحُ الْحَقُّ وَهُوَ خِلَافُ الْبَاطِلِ، وَصَحَّحْتُهُ بِالتَّثْقِيلِ فَصَحَّ، وَرَجُلٌ صَحِيحُ الْجَسَدِ خِلَافُ مَرِيضٍ [1].

وفي الاصطلاح: ننقل تعاريف العلماء له هنا: قال ابن الصلاح: «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا»[2] .

وقال الإمام الذهبي: « هو ما دار على: عدل، متقن، واتصل سنده»[3] .

ويرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو: «هو الحديث الذي يتصل بإسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد – عن مثله إلى منتهاه – ولا يكون شاذاً ولا معللاً»[4] .

وتعريف ابن الصلاح له هو الذي اعتمده العلماء المحدثون في كتبهم ونقلوه عنه نصاً، أو بتغيير يسير لا يضر بالمعنى، فمن خلال تعريفه نعلم أن شروط الحديث الصحيح تكمن في خمسة أشياء:

١- اتصال السند .

٢- عدالة الرواة .

٣- ضبط الرواة .

٤- السلامة من الشذوذ .

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ١/ ٣٨١ ؛ ولسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٢/ ٥٠٨ ؛ والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠ ه)، المكتبة العلمية – بيروت، ١/ ٣٣٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص١٢.

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢ هـ، ١/ ٢٤.

(٤) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٠ م، ص١٤٦.

٥- وأن لا يكون معللاً بعلة .

قال ابن الصلاح: « وفي هذه الأوصاف احترازٌ عن المرسلِ، والمنقطعِ، والمعضلِ، والشاذِّ، وما فيه علة قادحة، وما في راويه نوع جرح »[١] .

فمثَّلَ بالمرسل، والمنقطع، والمعضل لما لا لم يتصل سنده .

ومثَّلَ بالشاذ لما فيه مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه[٢] .

ولما في راويه نوع جرح للحديث الذي فيه علة قادحة .

وأما أقسامه: فينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين :

الأول: الصحيح لذاته: وهو على ما مر من الصفات السابقة على وَجه الْكَمَال والتمام[٣] .

الثاني: الصحيح لغيره: هو حديث كان فيه نوع قصور ووجد ما يجبر ذلك القصور من كثرة الطرق فهو الصحيح لغيره[٤] .

المطلب الثاني: أقسام الحديث الصحيح من حيث القوة :

ونحن نذكر في هذا المطلب ما قاله الإمام الحاكم، ونقله عنه الأئمة الأعلام، كالنووي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، والزركشي، وغيرهم، ونحن ننقله عنه بالنص، حيث قال – رحمه الله –: « الصحيح من الحديث عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها: الخمسة المتفق عليها:

١. فالقسم الأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو: أن لا يذكر عدا ما رَوَاهُ صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ (له روايتان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ثم كذلك قال الحاكم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- «والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث» .[٥]

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص١٢.
(٢) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت، ص٣٣٠.
(٣) مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص٥٨.
(٤) ()المصدر السابق، ص٥٩.
(٥) المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الاسكندرية، ص٣٣.

٢. القسم الثاني: مثل الأول إلا أن راويه من الصحابة ليس له إلا راو واحد .[١]

٣. القسم الثالث: مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد.[٢]

٤. القسم الرابع: الأحاديث الأفراد الغرائب التي رَوَاهُا الثقات العدول .[٣]

٥. القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آلائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم: كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات . قال الحاكم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: «فهذه الأقسام الخمسة مخرَّجة في كتب الأئمة فيحتج بها وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث» -يعني غير القسم الأول . قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: -»أما قوله إن من لم يرو عنه إلا واحد فليس هو من شرط البخاري ومسلم فمردود غلَّطة الأئمة فيه بإخراجهما حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، وبإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إليّ» -الحديث لم يرو عنه غير الحسن- في «الخلاصة»: «والحكم بن الأعرج فيما قيل» . وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون» الحديث . لم يرو عنه غير قيس قلت في «الخلاصة»: «وعنه قيس بن حازم وزياد بن علاقة» . فلا يكون من الوحدان -قال: «وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري لم يرو عنه غير عَبْد الله بن الصامت» . قلت في «الخلاصة». «وعنه ابنه عمران وعَبْد الله بن الصامت». فلا يكون من الوحدان أَيضاً - . قال: «وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أَبي سلمة» .قلت: في «الخلاصة»: وعنه حنظلة بن علي وأبو سلمة» فلا يكون من الوحدان أيضاً . قال: «ونظائر في» الصحيحين «لهذا كثيرة والله أعلم» قلت: وأكثر ما اعترضوا به على الحاكم في هذا الباب لا يصح ولا يثبت كونه من الوحدان كما ترى فإن وجد النزر اليسير كالمسيب ابن حزم لا يرد عليه، ولعل الصواب معه في هذه المسألة فإن رجال «الصحيحين» كلهم مشاهير في الجملة والله تعالى أعلم .[٤]

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٣٩٢ه، ١/ ٢٧.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ١/ ٣٦٦.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ١/ ١٥٤.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)،

والخمسة المختلف فيها: قال الحاكم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: والخمسة المختلف فيها:

١. المرسل .
٢. وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم.
٣. وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات .
٤. وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين .
٥. وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين . انتهى كلام الإمام الحاكم - رحمه الله تعالى - .[١]

المبحث الثاني: الحديث الحسن، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن لغة، واصطلاحاً :

الحسن لغة: حَسُنَ الشَّيْءُ حُسْنًا فَهُوَ حَسَنٌ، وَأَحْسَنْتَ فَعَلْتَ الْحَسَنَ كَمَا قِيلَ أَجَادَ إِذَا فَعَلَ الْجَيِّدَ وَأَحْسَنْتُ الشَّيْءَ عَرَفْتُهُ وَأَتْقَنْتُهُ[٢] .

وفي الاصطلاح: اختلفت عبارات العلماء في تعريفه على النحو الآتي:

١- قال أبو سليمان الخطابي: « الحديث الحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء «[٣] .

٢- وعند الإمام الترمذي: « ما كان حسن الإسناد، وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن[٤].

٣- وقال ابن دحية: الحديث الحسن هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق[٥] .

تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ١/ ١٢٥.

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ص٣٣.

(٢) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٣/ ١٤٣ ؛ المصباح المنير، الفيومي، ١/ ٥١.

(٣) مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين، (ت: ٧٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، ١/ ٩٦.

(٤) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٢/ ٦٠٦.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ١/ ٤٠٤.

٤- و قال العلامة الطيبي: «الحسن: مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه، وسلم من شذوذ وعلة» وهذا الحد أجمع الحدود التي نقلت في الحسن وأضبطها وإنما سمي حسنًا لحسن الظن براويه[١] .

قال ابن الصلاح: « كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي، واتضح أن الحديث الحسن هو قسمان[٢]:

١. ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ولا ظهر منه سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك معروفا برواية مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر نحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا . قال: وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل .

٢. أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة و لكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره عن رواته في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد تفرده أي ما ينفرد به من حديثه منكرا «[٣]

وقال الطحان: تعريفه المختار: ما عرفه به ابن حجر بما يلي: «هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة»[٤] .

المطلب الثاني: أنواع الحديث الحسن، وحكمه :

قسم علماء الحديث الحسن إلى قسمين :

الأول: الحسن لذاته: هو من خف ضبط رواته كما سلف[٥] .

الثاني: الحسن لغيره: إذا تُوبعَ السيءُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ، كأَنْ يكونَ فَوْقَهُ، أَو مِثلَهُ، لا دُونَه، وكَذا المختلِط

(١))) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١/ ١٠٢ .

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ١/ ١٧١ .

(٣) المقدمة، ابن الصلاح، ص٣٠.

(٤) تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٥٨.

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ١/ ١٦٨ .

الَّذي لم يتميز، والمستور، والإِسنادُ المُرْسَلُ، وكذا المدلَّس إِذا لم يُعْرف المحذوفُ منهُ صارَ حديثُهم حَسناً، لا لذاتِهِ، بل وصْفُهُ بذلك باعتبارِ المَجْموعِ، مِن المتابِع والمتابَع ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ، على حدٍّ سواءٍ، فإِذا جاءَتْ مِنَ المُعْتَبَرِين روايةٌ موافِقةٌ لأحدِهِم رَجَحَ أحدُ الجانِبينِ من الاحتمالين المذكورين، وَدَلَّ ذلك على أَنَّ الحديثَ محفوظٌ؛ فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقف إلى درجة القبول[1].

حكمه والاحتجاج به :

الحسن وإن تقاصر عن الصحيح في درجته وشروطه لكن يشارك الصحيح في العمل به، والاحتجاج عند جميع الفقهاء، وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم، وهو بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج به، ومن العلماء من يلحق بالصحيح الحسن لذاته، وأما الحسن لغيره، فينبغي أن ينظر فيه فما كثرت طرقه، وركنت إليه النفس يحتج به، و إلا فلا [2] .

المبحث الثالث: الحديث الضعيف، والعمل به عند العلماء، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة، واصطلاحاً، مع بيان أقسامه :

الضعيف لغةً: الضَعْفُ والضُعْفُ: خلاف القوَّة. وقد ضَعُفَ فهو ضعيفٌ، وأضْعَفَهُ وضَعَّفَه: صيَّره ضَعِيفًا[3] .

وفي الاصطلاح: هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته، ولا احتياج لضم الصحيح إليه؛ فإنه حيث قصر عن الحسن، كان عن الصحيح أقصر، ولو قلنا بتباينهما[4]

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص٢٣٤.

(٢))) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي، ١/ ٢٧١.

(٣))) الصحاح، الجوهري، ٤/ ١٣٩٠ ؛ والمحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ١/ ٤١١ ؛ ولسان العرب، ابن منظور، ٩/ ٢٠٣.

(٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ١/ ١٢٦.

وقال عبد الحق الدهلوي: «هو الذي فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصحة والحسن كلا أو بعضا ويذم راوية بشذوذ أو نكارة أو علة»[١].

أقسام الضعيف :

ينقسم الضعيف إلى أقسام كثيرة أوصلها بعضهم، بحسب القسمة العقلية والتشقيقات النظرية إلى (٣٨١) ثلاثمائة وإحدى وثمانين صورة، وأما بحسب القسمة الواقعية فهي (٤٩) تسعة وأربعون نوعاً كلها داخلة تحت هذا التعريف، كما قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ)[٢]. قال الدكتور صبحي السامرائي بعد ذكر القسمة العقلية السابقة: أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنوانًا مُعَيَّنًا بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم «[٣].

ثم إنَّ من هذه الأقسام ما ليس له اسم خاص، فيكون له اللقب العام، وهو الضعيف،

ومنها ما له لقب خاص به: كالمُرسَلِ، والمُنقطِعِ، والمُعضَلِ، والمُعلَّقِ، والمُدلَّسِ، والشاذِّ، والمُنكَرِ، والمَتْرُوكِ، والمُعَلِّ، والمُضطَرِبِ، والمُدرَجِ، والمَقلوبِ، والموضُوعِ، وهو شر أنواع الضعيف وأرذلها[٤] .

وكل قسم من هذه الأقسام خصّها العلماء بمبحث خاص، بيّنوا فيها حدَّ كل قسم، مع بيان شروطه، وأمثلته .

المطلب الثاني: حكم العمل بالحديث الضعيف :

ذهب العلماء في العمل بالحديث الضعيف إلى ثلاثة مذاهب: لا يعملُ به مطلقاً، يُعملُ به مطلقاً، يعملُ به في الفضائل بشروط، وعلى النحو الآتي :

القائلين بأنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً:

نُقِلَ هذا القول عن أبي بكر ابن العربي المالكي، حيث قال أبو شُهبة: « قول القاضي أبي بكر بن العربي: لا يُعمل به مطلقا لا في الحلال والحرام ولا في الفضائل ونحوها»[٥]، ونقله عنه أيضاً الزركشي[٦]، وابن

(١) مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٧٨.

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص٢٧٦.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، ١٩٨٤م، ١/ ١٦٥.

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص٢٧٦.

(٥) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص٧٤٥.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/ ٣١٠.

الملقن[1] في كتابيهما .

القائلين بأنه يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً :

يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، أي: في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرط أن لا يوجد غيره. ذهب إلى ذلك بعض الأئمة الأجلة كالإمام أحمد وأبي داود وغيرهما[2] .

حيث نُقل عن الإمام أحمد: أَنه يعْمل بالضعيف إِذا لم يُوجد فِي الْبَاب غَيره وَلم يكن ثمَّ مَا يُعَارضهُ[3] .

وَقَالَ الإمام أحمد مرّة: « الضعيف عندنَا أولى من الْقيَاس »[4] .

قال الزركشي: « قال شيخنا القاضي شرف الدين: وإنما أتى من أنكر هذه اللفظة على أحمد لعدم معرفته بمراده فإن الضعيف عند أحمد غير الضعيف في عرف المتأخرين فعنده الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف لأنه ضعُفَ عن درجة الصحيح وأما الضعيف بالاصطلاح المشهور فإن أحمد لا يعرج عليه أصلا . انتهى .

وقريبٌ من هذا قول ابن حزم: إن الحنفية متفقون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي والظاهر أن مرادهم بالضعيف ما سبق»[5].

القائلين بأنه يعمل بالحديث الضعيف بشروط:

ونحن ننقل هنا أقوال العلماء، وتقسيماتهم، ومن ثَمَّ نذكر هذه الشروط على شكل نقاط ؛ ليتضح لنا القائل، والشرط .

قال الإمام النووي: « يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما وذلك كالقصص، وفضائل الأعمال، والمواعظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام »[6] .

(١) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر – السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ١/ ١٠٤.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/ ٣١٣.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، ط٣، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م، ص٢٩١.

(٤) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ١/ ١٠٤.

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/ ٣١٩.

(٦) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، ص٤٨.

وقال السيوطي في شرحه « التدريب»: «لم يذكر ابن الصلاح والمصنف هنا، وفي سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط، وهو كونه في الفضائل ونحوها، وذكر شيخ الإسلام[١] له ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، نقل العلائي الاتفاق عليه .

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به .

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط»[٢].

وقال السخاوي: «سمعت شيخنا – أي: ابن حجر العسقلاني – يقول، وكتبه لي بخطه: أن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة ...»[٣] فذكر الشرائط الثلاثة السابقة .

وقال السخاوي أيضاً: «إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ؛ ولهذا قال الشافعي – رحمه الله – في حديث: «لا وصية لوارث»: إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية له»[٤].

وقال الإمام الزركشي: « أن يكون الموضوع موضع احتياط فيجوز الاحتجاج به ظاهرا»[٥].

بعد عرض الأقوال نخرج منها بذكر شروط العمل بالحديث الضعيف، ونلخصها بالنقاط التالية :

١- أن يكون مروي في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما وذلك كالقصص .

٢- أن يكون في فضائل الأعمال، والمواعظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام .

٣- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب .

٤- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٥- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط .

٦- إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر.

(١) أي: ابن حجر العسقلاني – رحمه الله –.

(٢) تدريب الراوي، السيوطي، ١/ ٣٥١.

(٣) القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث، ص٢٥٥.

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ١/ ٣٥٠.

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/ ٣٢١.

قال الإمام اللكنوي: « هذه العبارات ونحوها الواقعة في كتب الثقات تشهد بتفرقهم في ذلك، فمنهم من منع العمل بالضعيف مطلقاً، وهو مذهب ضعيف . ومنهم من جوّزه مطلقاً، وهو توسع سخيف . ومنهم من فصّل وقيّد، وهو المسلك المسدد»(١)

المطلب الثالث: العمل بالحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول:

تقدم النقل عن الإمام السخاوي في المطلب السابق في أن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول يعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر، ومن تلك الأحاديث :

١- ما رواه الطبراني: عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَوْدِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا أُمَامَةَ وَهُوَ فِي النَّزْعِ، فَقَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ، فَاصْنَعُوا بِي كَمَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَصْنَعَ بِمَوْتَانَا، أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ، فَسَوَّيْتُمُ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانَ بْنَ فُلَانَةَ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيبُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا فُلَانَ بْنَ فُلَانَةَ، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قَاعِدًا، ثُمَّ يَقُولُ: يَا فُلَانَ بْنَ فُلَانَةَ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرْشِدْنَا رَحِمَكَ اللهُ، وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ. فَلْيَقُلْ: اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا، فَإِنَّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَأْخُذُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ وَيَقُولُ: انْطَلِقْ بِنَا مَا نَقْعُدُ عِنْدَ مَنْ قَدْ لُقِّنَ حُجَّتَهُ، فَيَكُونُ اللهُ حَجِيجَهُ دُونَهُمَا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أُمَّهُ؟ قَالَ: «فَيَنْسُبُهُ إِلَى حَوَّاءَ، يَا فُلَانَ بْنَ حَوَّاءَ»(٢)

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه من لم أعرفه، جماعة»(٣).

قال ابن القيم: «فَهَذَا الحَدِيث وَإِن لم يثبت فاتصال الْعَمَل بِهِ فِي سَائِر الْأَمْصَار والأعصار من غير انكار كَاف فِي الْعَمَل بِهِ»(٤).

٢- روى ابن ماجه، والدارقطني، وغيرهما عن ابن عمر ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحيّ اللكنوي الهندي، ت (١٣٠٤ه)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ص٥٣.

(٢) المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢، ٨/ ٢٤٩، رقم الحديث: ٧٩٧٩.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، ٢/ ٤٢٣.

(٤) الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ص١٣.

طَلَاقُ الْأَمَةِ اثْنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ»[1]، وبلفظ آخر رواه أبو داود، والترمذي، عن السيدة عائشة – رضي الله عنها– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وعدتها حَيْضَتَانِ»[2]

قال ابن الملقن في حديث ابن عمر: «وهو حديث ضعيف بسبب عمر بن شبيب الكوفي الواهي، وعطية العوفي الواهي أيضا، المذكورين في إسناده»[3].

وأما حديث السيدة عائشة – رضي الله عنها –، فقد قال فيه ابن حجر: « وهو ضعيف، وقال الخطابي: الحديث حجة لأهل العراق ولكن أهل الحديث ضعفوه»[4].

قال محقق الحنفية الكمال بن الهمام بعد أن ذكر عن بعضهم تضعيف هذا الحديث: «ومما يصحح الحديث أيضا عمل العلماء على وفقه»[5].

وقال الإمام الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق»[6].

٣- ومنها ما رواه الترمذي عن أبي هريرة ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «القَاتِلُ لاَ يَرِثُ»[7]

(١) سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب الطلاق، باب في طلاق الأمة وعدتها، ١/ ٦٧٢، رقم الحديث: ٢٠٧٩ ؛ وسنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، ٥/ ٦٨، رقم الحديث: ٣٩٩٤.

(٢) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد، ٢/ ٢٥٧، رقم الحديث: ٢١٨٩ ؛ وسنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨ م، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، ٢/ ٤٧٩، رقم الحديث: ١١٨٢ .

(٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ٨/ ٩٩.

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت، ٢/ ٧٠، رقم الحديث: ٥٦٧.

(٥) فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، دار الفكر، ٣/ ٤٩٢.

(٦) سنن الترمذي، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، ٢/ ٤٧٩، رقم الحديث: ١١٨٢ .

(٧) سنن الترمذي، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ٣/ ٤٩٦، رقم الحديث: ٢١٠٩.

قال الإمام الترمذي معلقاً عليه: «هذا حديث لا يصح لا يعرف إلا من هذا الوجه وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث كان القتل عمدا أو خطأ وقال بعضهم: إذا كان القتل خطأ فإنه يرث وهو قول مالك»[1].

هذا انموذجاً مباركاً نقله إلينا العلماء ؛ ليتضح لنا من خلاله أن تصحيح المحدثين للحديث إذا صرّح أكثرهم بضعفه كهذه الأحاديث، أو غيرها مثلاً لا يقدح في تضعيف من ضعفه .

فمن هذا قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: « وبحث فيه ابن القطان: أن الحديث الضعيف اذا انعقد عليه الإجماع هل ينقلب صحيحاً أو لا ؟

والمشهور الآن عند المحدثين أنه يبقى على حاله، والعمدة عندهم في هذا الباب هو حال الإسناد فقط، فلا يحكمون بالصحة على حديث في إسناده راوٍ ضعيف .

وذهب بعضهم إلى أن الحديث إذا تأيّد بالعمل ارتقى من حال الضعف إلى مرتبة القبول، وهو الأوجه عندي، وإن كَبُرَ على المشغوفين بالإسناد !، فإني قد بلوتُ حالهم في تجازفهم، وتسامحهم، وتماكسهم بهذا الباب أيضاً، واعتبار الواقع عندي أولى من المشي على القواعد، وإنما القواعد للفصل فيما لم ينكشف أمره من الخارج على وجهه، فاتباع الواقع أولى، والتمسك به أحرى »[2] .

الخاتمة: تلخص عملي في هذا البحث على بيان الحديث الضعيف، وبيان حكمه، وعمل العلماء به، وخرجتُ من ذلك بالنتائج التالية :

* الحديث الضعيف: هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته .

* ينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام كثيرة أوصلها بعضهم بحسب القسمة العقلية إلى (٣٨١)، وبحسب القسمة الواقعية فهي (٤٩) .

* اختلاف العلماء في العمل بالحديث الضعيف إلى ثلاثة مذاهب: لا يعملُ به مطلقاً، يُعملُ به مطلقاً، يعملُ به في الفضائل بشروط، وعلى الثالث عمل الجمهور .

* الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول يعمل به على الراجح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر .

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا، والله الموفق للصواب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين .

(١) المصدر السابق.

(٢) الأجوبة الفاضلة مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص٢٣٧.

المصادر بعد القرآن الكريم

١. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحيّ اللكنوي الهندي، ت (١٣٠٤ه)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية .

٢. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة .

٤. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

٦. تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت .

٨. الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت .

٩. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب الطلاق، باب في طلاق الأمة وعدتها .

١٠. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

١١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
١٢. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
١٣. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٤. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت .
١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٦. علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، ١٩٨٤م .
١٧. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، دار الفكر.
١٨. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
١٩. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان .
٢٠. القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث .
٢١. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى

الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ .

٢٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .

٢٤. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م .

٢٥. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الاسكندرية .

٢٦. مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين، (ت: ٧٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .

٢٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠ ه)، المكتبة العلمية – بيروت .

٢٨. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢ .

٢٩. مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٣٠. مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٣١. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر – السعودية، ط١، ١٤١٣هـ .

٣٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢ه .

٣٣. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م .

٣٤.منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، ط٣، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .

٣٥. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢ هـ .

٣٦.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ .

٣٧.النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٣٨.النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٣٩.الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت:١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي

1- Al-Ajwiba Al-Fadila Lil-As'ila Al-Ashara Al-Kamila، by Imam Abu Al-Hasanat Muhammad Abdul-Hayy Al-Laknawi Al-Hindi (d. 1304 AH)، edited by Abdul-Fattah Abu Ghudda، Islamic Publications Library.

2- Al-Badr Al-Munir fi Takhreej Al-Ahadith wal Athar Al-Waqi'ah fi Al-Sharh Al-Kabir، by Ibn Al-Mulaqqin Sirajuddin Abu Hafs Umar bin Ali bin Ahmad Al-Shafi'i Al-Masri (d. 804 AH)، edited by Mustafa Abu Al-Ghayt، Abdullah bin Sulaiman، and Yasser bin Kamal، Dar Al-Hijra Publishing and Distribution، Riyadh، Saudi Arabia، 1st edition، 1425 AH-2004 AD.

3- Tadrib Al-Rawi fi Sharh Taqreeb Al-Nawawi، by Jalaluddin Al-Suyuti (d. 911 AH)، edited by Abu Qutaiba Nazar Muhammad Al-Fariyabi، Dar Tayba.

4- Taqreeb wa Al-Tayseer Li Ma'rifat Sunan Al-Basheer Al-Nadheer fi Usul Al-Had-

ith، by Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH)، edited by Muhammad Uthman Al-Khasht، Dar Al-Kitab Al-Arabi، Beirut، 1st edition، 1405 AH- 1985 AD.

5- Tawdeeh Al-Afkar li Ma'ani Tanqeeh Al-Anzar، by Muhammad bin Ismail bin Salah bin Muhammad Al-Hasani Al-Kuhlani، then Al-San'ani، Abu Ibrahim، Ezzuddin، known as Al-Amir (d. 1182 AH)، edited by Abu Abdur Rahman Salah bin Muhammad bin Awaidah، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah، Beirut-Lebanon، 1st edition، 1417 AH/1997 AD.

6- Tayseer Mustalah Al-Hadith، by Abu Hafs Mahmoud bin Ahmad bin Mahmoud Tahan Al-Na'imi، Maktaba Al-Ma'arif Publishing and Distribution، 10th edition، 1425 AH-2004 AD.

7- Al-Dirayah fi Takhreej Ahadith Al-Hidayah، by Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH)، edited by Sayyid Abdullah Hashim Al-Yamani Al-Madani، Dar Al-Ma'arifah- Beirut.

8- Al-Ruh fi Al-Kalam Ala Arwah Al-Amwat wal-Ahyaa bil-Dalail min Al-Kitab wal-Sunnah، by Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Saad Shamsuddin Ibn Qayyim Al-Jawziyyah (d. 751 AH)، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah- Beirut.

9- Sunan Ibn Majah، by Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini (d. 273 AH)، edited by Muhammad Fuad Abdul-Baqi، Dar Ihyaa Al-Kutub Al-Arabiyyah- Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi، Kitab Al-Talaq، Bab Fi Talaq Al-Amah wa Iddatiha.

10- Sunan Abi Dawood، by Abu Dawood Sulaiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijistani (d. 275 AH)، edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul-Hamid، Al-Maktaba Al-Asriyyah، Sidon- Beirut.

11- Sunan Al-Tirmidhi، by Muhammad bin Isa bin Sawrah bin Musa bin Al-Dahhak، Al-Tirmidhi، Abu Isa (d. 279 AH)، edited by Bashar Awwad Ma'roof، Dar Al-Gharb Al-Islami- Beirut.

12- Sunan Al-Daraqutni، by Abu Al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad bin Mahdi bin Masoud bin Al-Nu'man bin Dinar Al-Baghdadi Al-Daraqutni (d. 385 AH)، edited by Shuayb Al-Arna'oot، Hassan Abdul-Munim Shalabi، Abdul-Latif Harzallah، Ahmad Barhoum، Al-Resala Foundation، Beirut- Lebanon، 1st edition، 1424 AH - 2004 AD.

13- Sharh 'Ilal Al-Tirmidhi، by Zain Al-Din Abdul-Rahman bin Ahmad bin Rajab bin Al-Hasan Al-Salami Al-Baghdadi، then Al-Dimashqi، Al-Hanbali (d. 795 AH)، edited by Dr. Hammam Abdul-Rahim Saeed، Maktaba Al-Manar- Zarqa- Jordan، 1st edition، 1407 AH- 1987 AD.

14- Sharh Nukhbat Al-Fikr fi Mustalahat Ahl Al-Athar، by Ali bin Sultan Muhammad، Abu Al-Hasan Nuruddin Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari (d. 1014 AH)، edited by Muhammad Nazar Tamim and Haitham Nazar Tamim، Dar Al-Arqam- Lebanon / Beirut.

15- Al-Sihah Taj Al-Lughah wa Sihah Al-Arabiyyah، by Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (d. 393 AH)، edited by Ahmad Abdul-Ghafur Attar، Dar Al-Ilm Lilmalayin- Beirut، 4th edition، 1407 AH- 1987 AD.

16- Ulum Al-Hadith wa Mustalahuh، by Dr. Subhi Ibrahim Al-Salih (d. 1407 AH)، Dar Al-Ilm Lilmalayin، Beirut- Lebanon، 15th edition، 1984 AD.

17- Fath Al-Qadeer، by Kamal Al-Din Muhammad bin Abdul-Wahid Al-Siwasi، known as Ibn Al-Hamam (d. 861 AH)، Dar Al-Fikr.

18- Fath Al-Mugheeth bi Sharh Alfiyyat Al-Hadith lil-Iraqi، by Shamsuddin Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin Uthman bin Muhammad Al-Sakhawi (d. 902 AH)، edited by Ali Hussein Ali، Maktaba Al-Sunnah- Egypt، 1st edition، 1424 AH- 2003 AD.

19- Qawa'id Al-Tahdith min Funun Mustalah Al-Hadith، by Muhammad Jamaluddin bin Muhammad Saeed bin Qasim Al-Hallaq Al-Qasimi (d. 1332 AH)، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah- Beirut- Lebanon.

20- Al-Qawl Al-Badi' fi Al-Salat Ala Al-Habib Al-Shafi'، by Shamsuddin Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Sakhawi (d. 902 AH)، Dar Al-Rayan for Heritage.

21- Kitab Al-Ain، by Abu Abdul Rahman Khalil bin Ahmad bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (d. 170 AH)، edited by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi، Dr. Ibrahim Al-Samarrai، Dar wa Maktaba Al-Hilal.

22- Lisan Al-Arab، by Muhammad bin Makram bin Ali، Abu Al-Fadl، Jamaluddin Ibn Manzur Al-Ansari Al-Ruwaifi Al-Afriqi (d. 711 AH)، Dar Sader- Beirut، 3rd edition، 1414 AH.

23- Majma' Al-Zawa'id wa Manba' Al-Fawa'id، by Abu Al-Hasan Nuruddin Ali bin Abi Bakr bin Sulaiman Al-Haythami (d. 807 AH)، edited by Hussamuddin Al-Qudsi، Maktaba Al-Qudsi، Cairo، 1414 AH، 1994 AD.

24- Al-Muhkam wal Muheet Al-A'zam، by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sidiha Al-Mursi (d. 458 AH)، edited by Abdul Hamid Hindawi، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut، 1st edition، 1421 AH- 2000 AD.

25- Al-Madkhal ila Kitab Al-Iklil، by Abu Abdullah Al-Hakim Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawayh bin Nu'aym bin Al-Hakam Al-Dhabi Al-Tahmani Al-Nisaburi، known as Ibn Al-Bayyi' (d. 405 AH)، edited by Dr. Fouad Abdul-Munim Ahmed، Dar Al-Da'wah- Alexandria.

26- Mashikha Al-Qazwini، by Umar bin Ali bin Umar Al-Qazwini، Abu Hafs، Siraj Al-Din (d. 750 AH)، edited by Dr. Amer Hassan Sabri، Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah، 1st edition، 1426 AH- 2005 AD.

27- Al-Misbah Al-Muneer fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir، by Ahmad bin • Al-Misbah Al-Muneer fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir، by Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi then Al-Hamawi، Abu Al-Abbas (d. circa 770 AH)، Al-Maktaba Al-Ilmiyyah - Beirut.

28- Al-Mu'jam Al-Kabir، by Sulayman bin Ahmad bin Ayyub bin Matar Al-Lakhmi

Al-Shami، Abu Al-Qasim Al-Tabarani (d. 360 AH)، edited by Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi، Maktaba Ibn Taymiyyah- Cairo، 2nd edition.

29- Muqaddimat Ibn Al-Salah، by Uthman bin Abdul Rahman، Abu Amr، Taqi Al-Din known as Ibn Al-Salah (d. 643 AH)، edited by Nur Al-Din Itr، Dar Al-Fikr- Syria، Dar Al-Fikr Al-Mu'asir- Beirut، 1406 AH- 1986 AD.

30- Muqaddimah fi Usul Al-Hadith، by Abdul Haqq bin Saif Al-Din bin Saad Allah Al-Bukhari Al-Dahlawi Al-Hanafi (d. 1052 AH)، edited by Salman Al-Hussaini Al-Nadwi، Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah- Beirut، Lebanon، 2nd edition، 1406 AH - 1986 AD.

31- Al-Muqni' fi Ulum Al-Hadith، by Ibn Al-Mulaqqin Sirajuddin Abu Hafs Umar bin Ali bin Ahmad Al-Shafi'i Al-Masri (d. 804 AH)، edited by Abdullah bin Yusuf Al-Judai'، Dar Fawaz for Publishing- Saudi Arabia، 1st edition، 1413 AH.

32- Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj، by Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH)، Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi- Beirut، 2nd edition، 1392 AH.

33- Manhaj Al-Imam Al-Bukhari fi Tashih Al-Ahadith wa Ta'liliha (Min Khilal Al-Jami' Al-Sahih)، by Abu Bakr Kafi، Dar Ibn Hazm Beirut، 1st edition، 1422 AH / 2000 AD.

34- Manhaj Al-Naqd fi Ulum Al-Hadith، by Nuruddin Muhammad Itr Al-Halabi، Dar Al-Fikr Damascus-Syria، 3rd edition، 1418 AH-1997 AD.

35- Al-Muqithah fi 'Ilm Mustalah Al-Hadith، by Shamsuddin Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaymaz Al-Dhahabi (d. 748 AH)، edited by Abdul Fattah Abu Ghuddah، Islamic Publications Library in Aleppo، 2nd edition، 1412 AH.

36- Nuzhat Al-Nazar fi Tawdeeh Nukhbat Al-Fikr fi Mustalah Ahl Al-Athar، by Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH)، edited by Abdullah bin Difa Allah Al-Ruhaili، Safir Press in Riyadh، 1st edi-

tion، 1422 AH.

37- Al-Nukat Ala Kitab Ibn Al-Salah، by Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH)، edited by Rabi' bin Hadi Umair Al-Madkhali، Scientific Research Department at the Islamic University، Medina، Kingdom of Saudi Arabia، 1st edition، 1404 AH/1984 AD.

38- Al-Nukat Ala Muqaddimat Ibn Al-Salah، by Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur Al-Zarkashi Al-Shafi'i (d. 794 AH)، edited by Dr. Zain Al-Abidin bin Muhammad Balfrej، Adwa Al-Salaf - Riyadh، 1st edition، 1419 AH- 1998 AD.

39- Al-Wasit fi Ulum wa Mustalah Al-Hadith، by Muhammad bin Muhammad bin Sweilem Abu Shuhba (d. 1403 AH)، Dar Al-Fikr Al-Arabi